بيروت في 2016/10/18

كلمة مولدي الجندوبي الأمين العام المساعد للإتحاد العام التونسي للشغل خلال "مؤتمر فن الحوار

السيدات والسادة،

يسعدني ويشرّفني حضور هذا المؤتمر حول فن الحوار في دعم التّحولات السياسية السلبية، شكرا لكلّ من سهر على تنظيم هذه التظاهرة وعلى حسن الإستقبال وكرم الضّيافة كل الشكر والتّقدير على اختيار تجربة الحوار الوطني في تونس كنموذج رائد لإدارة الإنتقال الديمقراطي والسّلمي للمجتمع والحقيقة أنّ ما تلاقيه تجربة الحوار الوطني في تونس من إستحسان وتقدير واهتمام، تجسّد بالخصوص في تسلّمنا الجائزة نوبل للسّلام لسنة 2015 ولعديد الأوسمة من قبل الكثير من الحكومات الديمقراطية الصّديقة والهيئات الدولية والإقليمية ذائعة الصّيت قد عزّز لدينا الإقتناع بصواب التّمشي الذي انتهجناه وهو كما تعملون تقدير لا يعود فيه الفضل إلى منظماتنا الأربع فقط وإنما أيضا إلى الفرقاء السّياسيين ولكافة التونسيات والتونسيين الذين استطاعوا بفضل ذكائهم وحسّهم الوطني تجاوز حساباتهم ومصالحهم الحزبيّة الضيقة واختاروا سبيل الوفاق نهجاً لمعالجة خلافاتهم وإدارة لشؤونهم وترتيب بيتهم الدّاخلي بشكل سلمي بعيدا عن الصّراع والإقتتال.

السيدات والسادة،

تعيش تونس منذ أكثر من خمسة سنوات مخاضا عسيرا على درب استكمال مسارها الإنتقالي ، بعد أن نجحت في التخلّص من أعتى الأنظمة الدكتاتورية والإستبدادية في المنطقة العربيّة . وقد كان من افرازات هذا المخاض ظهور المجتمع المدني في بلادنا كفاعل جديد تميّز بتنوّع تركيبته المتشكّلة من مكوّنات مختلفة حقوقية ونقابية وشبابيّة ونسويّة وثقافية وفنّية وإعلامية وأكاديمية .... فاعل تميّز بأدائه المؤثّر وبيقضته الفائقة وبقدرته على التعبئة .... فاعل جعل من الحريّة والكرامة والعدالة والديمقراطية مقوّمات رئيسيّة لهويّته الجديدة وجعل من شعار « الشعب يريد » أداة لإثبات الذّات والتعبير عن إرادته في الحياة.

والمتمعّن في تاريخ تونس الحديث يدرك دون عناء أنّ هذا الفاعل الجديد ، كان نتيجة تراكمات تاريخيّة صنعتها شخصيّات ومكوّنات سياسيّة ونقابيّة وفكريّة وفنّية مبدعة لا يمكن طمس إسهاماتها النيّرة ويعتبر الإتحاد العام التونسي للشغل من أبرز روافدها حيث لعب دوما دور القاطرة في تاريخ البلاد وكان ولا يزال النّصير الرئيسي لنشطاء الحريّة والديمقراطية والحاضن لمختلف الأطياف السياسية المعارضة للدكتاتورية والرّاعي لمختلف التعبيرات الفكرية الحرّة المقموعة .

تراكمات بقت مكبوتة إلى حدّ تلك اللحظة التى أضرم فيها محمد البوعزيزي النار في جسده انتصارا لحريّته ولحقّه في الحياة الكريمة ، فانفجر المكبوت ليعمّ كامل تراب الوطن وليتحوّل إلى ثورة عارمة استطاعت أن تنهي نظام الإستبداد وتهيئ لمرحلة جديدة ذات استحقاقات جديدة تقوم على المقاربة الحقوقية للحكم والتمشّي التّشاركي للعلاقات داخل المجتمع ، وتدعو إلى إحلال نهج تعاقد يعيد صياغة المنوال التنموي في البلاد .

ويكفي لإبراز هذا التحوّل النوعي الإستثنائي الإشارة إلى الإعتصامات الحاشدة الأولى أمام مقرّ الحكومة القصبة1 ثمّ القصبة 2 سنة 2011 والتى أنهت الحكومة الأولى والثانية لنظام بن علي ثمّ المسيرات المليونيّة التى انتفضت ضدّ العنف والإرهاب بعد اعتلاء الإسلاميين الحكم في إطار إئتلاف الترويكا وخاصّة

على إثر إغتيال القائد السياسي والحقوقي شكري بلعيد في 6 فيفري 2013 ثمّ الإغتيال الثاني الذي طال النّاشط السياسي ونائب المجلس الوطني التأسيسي محمد البراهمي في 25 جويلية من نفس السنة.

كما يمكن الإشارة أيضا إلى اعتصام الرّحيل المشهود بباردو أمام مقر المجلس الوطني التأسيسي والذي فتح صفحة جديدة من السّلوك السياسي التوافقي تحت رعاية أبرز مكوّنات المجتمع المدني : الإتحاد العام التونسي للشغل ، إتحاد الصناعة والتجارة ، الهيئة الوطنية للمحامين ، والرّابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وفق خارطة طريق أقنع الرّباعي الفرقاء السّياسيين بأهمية قبولها والتوقيع عليها والتقيّد بمقتضياتها وهو ما حصل فعلا في إطار الحوار الوطني الذي باشرناه سويّا.

وقد مكّن هذا السّلوك الجديد وهذه المقاربة الجديدة لمعالجة الخلافات القائمة من استئناف أشغال المجلس الوطني التأسيسي ومن استكمال الإستحقاقات التأسيسية التى توّجت بالمصادقة على الدّستور الجديد وتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسيّة حرّة وشفّافة ، وتشكيل حكومة نالت ثقة نوّاب مجلس الشعب ، مجنّبا بذلك البلاد ويلات التصادم والحرب الأهلية.

السيدات والسادة،

إننا فخورون بما تلقاه تجربة الحوار التونسية من تعاطف دولي غير مسبوق وهو ما يحمّلنا مسؤولية المثابرة على هذا النهج واعتماده كخيار استراتيجي لإدارة شؤوننا السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثّقافية ، وكمقوّم أساسي لإرساء الديمقراطية ومجتمع المواطنة. غير أن ذلك لا ينبغي أن يحجب ما ينتظرنا من استحقاقات على درب الانتقال الديمقراطي الذي باشرناه منذ انطلاق الثورة . فمسارنا نحو الديمقراطية لا يزال همّنا ولا تزال التحدّيات تتربّصنا على أكثر من صعيد.

فلا يزال الإستحقاق السياسي يستوجب استكمال المسار التأسيسي وترتيب السّلطة على أساس ديمقراطي بإنهاء وضع المؤسسات الدّستورية المتبقّية والضّرورية لتأمين الحرّيات ولسدّ الطريق أمام عودة الإستبداد.

ولا يزال استحقاق التنمية الإقتصادية والإجتماعية يتطلّب بناء تعاقد جديد بين مختلف الأطراف الفاعلة يقوم على أقصى درجات التشاركية من أجلّ المرور إلى منوال تنموي جديد حدّد سماته دستور 2014 وعلى رأس أولوياته الحدّ من التّفاوت بين الجهات وتوفير الشروط والمقومات الأساسية لجلب الإستثمار لتحقيق الشغل لطالبيه والإدماج التدريجي للقطاع غير المنظم في القطاع المنظم وكذلك إرساء منوال الإقتصاد التضامني الإجتماعي.

ولا يزال الإستحقاق الأمني ينتظر نقلة نوعية في مكافحة الإرهاب وفي طريقة التعاطي مع الظّاهرة وهو ما يفترض توسيع دائرة المعالجة في مختلف المجالات وخاصة في مجالي التربية والثقافة والعمل على عزل الظاهرة عن روافدها ومحاضنها الإستراتيجية المتمركزة في أحزمة المدن الفقيرة وفي القرى والأرياف المحرومة والمهمّشة .

السيدات والسادة،

إنّ إدراك هذه الغايات وإن يتطلب منّا إرادة سياسيّة حقيقيّة وانخراطـــا فعليّا ، فإنّنا في حاجة أيضا إلى من يسندنا من الأشقاء والأصدقاء للمساعدة على إنجاز الإصلاحات الضّرورية وتوفير متطلبات التنمية وتحقيق أهداف الثورة.

إننا نتطلّع بكل تفاءل إلى الدّور التضامني الذي يمكن أن يلعبه محبّي العدل والسلام بمجتمعاتها وهيئاتها الرّسمية والمدنية في دعم تجربتنا الديمقراطية الناشئة حتى يعطى لتونس فرصة إنجاح تجربتها الفتية وليتسنّى لها الإنتقال بسلام إلى مرحلة الإستقرار الإجتماعي والأمني .

إنّ تكريم العالم لتجربة الحوار الوطني في بلادنا إنّما هو تأكيد على أنّنا نتقاسم مع المجموعة الدّولية نفس القيم الكونية المؤسّسة لحقوق الإنسان والرافضة لكلّ أشكال الإنغلاق الفكري العقائدي فنحن اليوم في أشدّ الحاجة إلى حوار بين الحضارات والى التعايش السلمي في إطار الإحترام المتبادل لحقّ التنوّع والإختلاف.

نحن اليوم في حاجة إلى أن نجعل من مكافحة الإرهاب أولوية مطلقة ومشتركة بين كلّ الدول لتجفيف منابعه.

إنّنا على يقين من أنّ تضامننا سوف يمثّل رافدا قويّا لدعم تجربتنا الديمقراطية الناشئة بما يجعل منها نموذجا يحتذى به في أكثر من مكان واعتقادنا أنّ ذلك سوف يكون له الأثر الطيّب على السلم وينمّي من قدرات بلداننا على مواجهة ما يتربّصها من مخاطر وتحديّات.

شكرا على حسن الاستماع والسلام.

الأمين العام المساعد
المسؤول عن التشريع والنزاعات

مولدي الجندوبي